

Distr.: General
3 May 2005
Arabic
Original: Spanish

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات الدورة الخامسة

نيويورك، ١٦-٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٥

البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت*

الجزء الوزاري الرفيع المستوى والحوار بشأن
السياسات العامة مع رؤساء المنظمات الدولية

مذكرة شفوية مؤرخة ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لكوستاريكا لدى الأمم المتحدة

تقدم البعثة الدائمة لكوستاريكا لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى الأمين العام للجمعية العامة وتتشرف بأن تحيل موجز التقرير المتعلق بالمبادرة القطرية المتخذة تحت شعار: "آليات مالية ابتكارية: البحث عن بدائل تتوفر فيها مقومات الاستمرار لتأمين أسس التمويل المستدام للغابات" (انظر المرفق).

وستغدو البعثة ممتنة لو عملتم على تعميم هذا التقرير الموجز بوصفه وثيقة من وثائق الدورة الخامسة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات المزمع عقده في الفترة من ١٦ إلى ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٥.

* E/CN.18/2005/1

مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكوستاريكا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية والانكليزية]

حكومة كوستاريكا

وزارة البيئة والطاقة

الصندوق الوطني لتمويل الغابات

معهد البلدان الأمريكية للتعاون في ميدان الزراعة

المبادرة القطرية المتخذة تحت شعار

”آليات تمويل ابتكارية: البحث عن بدائل لها مقومات الاستمرار لتأمين أسس التمويل المستدام للغابات“

تقرير موجز*

سان خوسيه، كوستاريكا

٢٩ آذار/مارس - ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥

البلدان والمنظمات المشتركة في تقديم التقرير

* سيصدر التقرير الختامي أثناء الدورة الخاصة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات.

١ - تصدير

قامت حكومة كوستاريكا بمبادرة قطرية تتمثل في اجتماع دولي للخبراء عقد تحت شعار: "آليات مالية ابتكارية: البحث عن بدائل تتوفر فيها مقومات الاستمرار لتأمين أسس التمويل المستدام للغابات"، وذلك بدعم مالي من كندا، وسويسرا، وبرنامج الغابات المشترك بين البنك الدولي، ومصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي، ومعهد البلدان الأمريكية للتعاون في الميدان الزراعي، وبرعاية مشتركة بين إندونيسيا وفنلندا، وكولومبيا، والمكسيك، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة - قسم أمريكا الوسطى، والقائمين على استراتيجية أمريكا الوسطى للغابات التابعة للجنة أمريكا الوسطى للبيئة والتنمية، ورابطة الشعوب الأصلية والمزارعين المعنية بتنسيق الشؤون الحرجية والزراعية لمجتمعاتهم المحلية في أمريكا الوسطى، والمكتب الوطني للغابات، والصندوق الوطني لتمويل الغابات.

وعقد الاجتماع في مقر معهد البلدان الأمريكية للتعاون في الميدان الزراعي، الكائن في مدينة سان إيزيدرو في كورونادو، سان خوسيه، كوستاريكا؛ من ٢٩ آذار/مارس إلى ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، بمشاركة قرابة ١٠٠ من الخبراء الوطنيين والدوليين. وكان الهدف العام من الاجتماع، المساهمة في الحوار الدولي بشأن الغابات، وبخاصة العمليات أو الآليات الطويلة المدى لتأمين أسس التمويل المستدام للإدارة المستدامة للغابات مع الأخذ كذلك بعين الاعتبار مساهمتهم من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ.

وفي أثناء الجلسة الافتتاحية، أدلى بكلمات كل من الدكتور مونتويا، ممثل معهد البلدان الأمريكية للتعاون في الميدان الزراعي في كوستاريكا؛ والسيد ريكاردو أولاتي منسق كوستاريكا لدى منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات؛ والدكتور مهندرا جوشي نيابة عن أمانة منتدى الأمم المتحدة للغابات؛ والدكتور كارلوس مانويل رودريغيز، وزير البيئة والطاقة في كوستاريكا الذي قدم أيضا محاضرة عن المسألة. واشترك في رئاسة الاجتماع تيري هاتون من كندا عن قسم الغابات الكندي وريكاردو أولاتي، مستشار وزارة البيئة والطاقة في كوستاريكا.

وأثناء الاجتماع، أُلقيت كلمات بشأن مختلف الآليات المالية التي يمكن الاستعانة بها لحشد الموارد للإدارة المستدامة للغابات، وبخاصة حشد موارد من المنظومة الدولية للمصارف الإنمائية، ومقايضة الديون بتدابير لحفظ الطبيعة، ونظم تسديد تكاليف الخدمات البيئية، والآليات المستمدة من مختلف الاتفاقيات والمنظمات الدولية، فضلا عن الفرص المحتملة المستمدة مما يسمى "أسواق الكربون"، تبعثها تعليقات ومناقشات. وخصص اليوم الثالث

من الأنشطة لرحلة ميدانية عرضت فيها تجارب عملية بشأن سير عمل بعض الآليات الجاري تنفيذها في كوستاريكا. وفي ختام الاجتماع، عقدت مناقشة عامة في ضوء مسودة التقرير. وتتضمن هذه الورقة العناصر الأساسية التي جرت مناقشتها.

وقد أُعد هذا التقرير لعرضه على وجه الخصوص على منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات لتسهيل إجراء حوار بناء بقدر أكبر بشأن المسألة خلال دورته الخامسة القادمة، وهو يتضمن أساساً موجزا لوجهات النظر الأساسية التي أعرب عنها خلال اجتماع الخبراء، سواء تلك التي قدمها المحاضرون، أو المشاركون، ولذا، فهو ليس وثيقة وليدة مفاوضات وإنما هو يتضمن مساهمات قدمها المشاركون بصفتهم الشخصية.

وقد حاولنا أثناء إعداد هذا التقرير، تجنب العودة إلى مناقشة مسائل نوقشت في اجتماعات سابقة والتشديد بقدر أكبر على العناصر الجديدة، غير أن هناك من المواضيع ما يتكرر بصورة يتعذر معها تجاهلها نظراً لما لها من أهمية بالنسبة للمجتمع الدولي، وبخاصة في سياق الحوار الدولي بشأن الغابات.

وخلال الأشهر القادمة، سيجري إعداد تقرير مفصل عن المبادرة القطرية يتبع الهيكل المبين أدناه. ويحدو المنظمين الأمل في أن تسنح لهم أثناء الدورة الخامسة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات الفرصة لعرض النتائج المذكورة أثناء أحد الأحداث التي تنظم على هامشها، وتوزيع التقرير على كل من يهمهم الأمر.

هيكل التقرير الختامي

- ١ - مقدمة
- ٢ - معلومات أساسية
- ٣ - الأهداف العامة وأهداف محددة
- ٤ - مكان وتاريخ الاجتماع
- ٥ - المشاركون
- ٦ - جدول الأعمال
- ٧ - وقائع الاجتماع (الكلمات، والمناقشة)
- ٨ - العناصر الأساسية
- ٩ - المرفقات

٢ - العناصر الرئيسية

أثناء الاجتماع، حدد فريق الخبراء جملة من العناصر الأساسية من بينها العناصر التالية^(١):

١-٢ لا يزال تمويل التنمية الإدارة المستدامة للغابات عنصراً مركزياً في الحوار الدولي بشأن الغابات وينبغي اعتباره أيضاً جزءاً لا يتجزأ من الجهود الأوسع نطاقاً التي بذلها المجتمع الدولي لتحقيق التنمية المستدامة. وإذ سلّم بأنه قد تمت في الاجتماعات السابقة مناقشة نقص الموارد المالية، وعدم كفاية التدابير المتخذة لتحقيق الإدارة المستدامة للغابات، فإنه لا بد من أن تتضمن التدابير المتعين اتخاذها لزيادتها وتحسين حشد الموارد مجموعة كبيرة من الآليات والمصادر التقليدية والابتكارية على حد سواء، التي تمكّن من التوصل إلى الموارد المطلوبة لبلوغ الأهداف المقررة على المستويين الوطني والدولي، وبخاصة للمساهمة على نحو أكثر فعالية في بلوغ هدف تحقيق التنمية المستدامة، والأهداف الإنمائية للألفية، وخطة جوهانسبورغ للتنفيذ، وتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه في مونتيري بشأن تمويل التنمية والتوصيات التي أصدرتها الاجتماعات التي عقدت بعد ذلك في إطار عملية الفريق الحكومي الدولي المفتوح باب العضوية المخصص للغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات/منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات. وينبغي بذل جهود إضافية لإبقاء الغابات بنداً ثابتاً في جدول أعمال التنمية الدولية.

٢-٢ بالرغم مما بذل من جهود للتغلب على العقبات والنقائص، يرى الخبراء أن الكثير منها لا يزال قائماً (على النحو المبين أدناه) مما يضعف قدرة البلدان والمجتمع الدولي عموماً على الوصول إلى الموارد اللازمة للإدارة المستدامة للغابات^(٢). وينبغي ألا تُقرأ هذه

(١) اقترح بعض المشتركين تجميع التعليقات وفقاً للمجالات المواضيعية ولكن القرار استقر في الأخير على الاحتفاظ بالشكل الحالي نظراً لضيق الوقت المتبقي لعرض التقرير على منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات.

(٢) أشار بعض المشتركين أيضاً إلى أن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال تشكل عقبة ولكن هذه المسألة لم تناقش على وجه التحديد أثناء الاجتماع باعتبارها مسألة نوقشت في الاجتماعات السابقة.

- القائمة على أنها تحل محل العقوبات والنقائص الأخرى التي حددت في الاجتماعات السابقة المتصلة بالحوار الدولي بشأن الغابات، أو يُقصد بها ذلك، وإنما ينبغي اعتبارها مكملتها لها.
- ١-٢-٢ عدم كفاية المعلومات أو محدودية القدرة على الوصول إلى الآليات المالية والاستثمارية القائمة في كل من القطاعين العام، والخاص.
- ٢-٢-٢ ارتفاع تكاليف المعاملات (السياسية، والبيروقراطية، والمالية والمتعلقة بالعمليات) للوصول إلى الموارد التي تديرها مختلف الآليات، والتي تقدم خدمات الوساطة أو تسهل الوصول إلى تلك الموارد.
- ٣-٢-٢ الحاجة إلى تأمين المزيد من شفافية الإدارة أو الموارد المخصصة للإدارة المستدامة للغابات والتدابير المناسبة للنهوض بالاستثمارات الخاصة.
- ٤-٢-٢ تشتت الجهود الرامية إلى حشد الموارد نظرا لوجود عدة آليات على المستوى الوطني والدولي.
- ٥-٢-٢ غياب الصلات الواضحة التي تشد مختلف استراتيجيات إدارة الموارد لفائدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة مع غيرها من الاستراتيجيات الأشمل القائمة على المستويين الوطني، والدولي (كالاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، واستراتيجيات التخفيف من الفقر، والتنمية المتكاملة، والأهداف الإنمائية للألفية)
- ٦-٢-٢ عدم توافق الأهداف الوطنية مع الأولويات المحددة من المانحين أو المستثمرين فيما يتعلق بحشد الموارد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- ٧-٢-٢ القدرة المحدودة لوصول قطاع الغابات إلى الموارد الدولية جراء عدم إدراج المشاريع الصغيرة والمتوسطة ضمن مجالات الاستثمار الوطنية ذات الأولوية.
- ٨-٢-٢ ضعف أو انعدام استراتيجيات الاستثمار في عمليات تخطيط السياسة المتعلقة بالغابات وتمويل تلك العمليات.
- ٩-٢-٢ الصعوبات القائمة على المستويين الوطني والدولي، في تبيين وتقدير المنافع المتعددة المستمدة من الغابات.

- ١٠-٢-٢ مما يضعف القدرة على در الموارد، استمرار المشاكل القائمة المتصلة بقطع الأشجار بصورة غير قانونية والتجارة غير المشروعة المتصلة بذلك.
- ١١-٢-٢ نظرة صناع القرار إلى تمويل قطاع الغابات على أنه إنفاق عليه لا استثمار فيه.
- ١٢-٢-٢ استمرار الصعوبات المتصلة بسندات ملكية الأراضي وحقوق الحيازة الفردية والجماعية على حد سواء، مما يضعف القدرة على الاستثمار في قطاع الغابات.
- ١٣-٢-٢ وجود صعوبات في إظهار مساهمة الإدارة المستدامة للغابات في الاقتصاد الوطني والدولي، نتيجة لجملة أمور منها استخدام نظم الحسابات الوطنية التقليدية التي لا تسمح بتجميع وتخصيص القيمة الكاملة للسلع والخدمات التي تقدمها الغابات.
- ١٤-٢-٢ المشاركة المحدودة للقطاع الخاص في تحديد السياسات الوطنية وأولويات الاستثمار ومحدودية الأسواق لتحسين الاستثمارات في السلع والخدمات المستمدة من الغابات.
- ١٥-٢-٢ وينبغي أن يشمل الترتيب الدولي المستقبلي بشأن الغابات، بغض النظر عن طبيعته، عنصراً مالياً للتعاون ونقل التكنولوجيات السليمة بيئياً، يمكن أن يساعد البلدان النامية على تلبية احتياجاتها من التدريب، وأموال لتنفيذ البرامج الوطنية، مع الأخذ بعين الاعتبار على وجه الخصوص الآليات المالية المبتكرة التي جرت مناقشتها خلال اجتماع الخبراء.
- ٣-٢ وسعياً من فريق الخبراء إلى المساهمة في الحلول الرامية لتجاوز العقبات والمعوقات التي تم تحديدها أعلاه، يعتبر الفريق أن من الأهمية بمكان بالنسبة للدول الأعضاء ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، والمنظمات الأعضاء في الشراكة التعاونية المعنية بالغابات، والكيانات الحكومية أو غير الحكومية المهمة، حسب الاقتضاء، القيام بما يلي:

- ١-٣-٢ تعزيز البحث والتنظيم المنهجي وأنشطة التدريب والنشر والمعلومات ونقل الخبرات التي من شأنها أن توطد القدرات الوطنية والإقليمية والدولية، بهدف إدماج الجوانب التالية في عمليات تطوير الخطط والسياسات للإدارة المستدامة للغابات:
- ١-١-٣-٢ استراتيجيات لتعبئة الموارد لتلبية احتياجات مختلف البرامج والسياسات وعناصر خطط الغابات على مستويات مختلفة (محلية ووطنية وإقليمية ودولية) كجزء جوهري أو مكمل، حسب الاقتضاء، بما في ذلك إمكانية تطوير "خطط تجارية" محددة لتمويل البرامج الوطنية للغابات.
- ٢-١-٣-٢ آليات لتحديد المصادر التي تستجيب على نحو أفضل من غيرها، في إطار الطائفة العريضة من مصادر الاستثمار والتمويل الممكنة الراهنة، للاحتياجات المحددة لمختلف الفاعلين وعناصر قطاع الغابات.
- ٣-١-٣-٢ منهجيات تحليل الاستثمار وخيارات التمويل التي تسمح بصنع القرار السياسي حسب إمكانيات القطاع والأولويات المحددة.
- ٤-١-٣-٢ نهج متعددة الأبعاد يسمح بمعالجة الاحتياجات المالية المحددة لمختلف عناصر الخطط الوطنية المعنية بالغابات عن طريق آليات ومصادر متنوعة.
- ٥-١-٣-٢ توصيات وإجراءات لتوجيه طلب إلى المؤسسات المالية الدولية لاستحداث و/أو تعزيز البرامج المالية حسب احتياجات قطاع الغابات، ودعم الصناديق الوطنية المعنية بالحراجة واستحداث وتعزيز أسواق سلع الغابات وخدماتها.
- ٦-١-٣-٢ عمليات الحوار الشامل للقطاعات على الصعيدين الوطني والدولي بهدف الوصول إلى اتفاقات بتوافق الآراء بشأن جداول الأعمال الموحدة أو المشتركة بين القطاعات العاملة ذات الأهداف المشتركة أو المتكاملة، حتى يتسنى استخدام موارد التمويل والاستثمار على نحو أكثر فاعلية.

- ٧-١-٣-٢ تدابير قانونية وسياسية لتقييم العوامل الخارجية السلبية والإيجابية والاعتراف بها واستيعابها في استخدام سلع الغابات وخدماتها المتنوعة لتوليد موارد إضافية للإدارة المستدامة للغابات.
- ٨-١-٣-٢ تدابير لإدماج الاستراتيجيات المالية لقطاع الغابات في استراتيجيات الاستثمار الوطني من أجل التنمية وربطها، حسب الاقتضاء، مع أهداف التخفيف من حدة الفقر على المستوى الوطني.
- ٩-١-٣-٢ تخصيص الموارد لوضع الدراسات وتطوير الآليات من أجل تصميم مساهمات الإدارة المستدامة للغابات في تحقيق الأهداف الوطنية للحد من الفقر على نحو أوضح.
- ١٠-١-٣-٢ إدراج عملية استحداث ظروف تمكينية في البلدان كعنصر هام لتحسين تعبئة الموارد المالية لفائدة الإدارة المستدامة للغابات.
- ٤-٢ تعزيز التنظيم المنهجي والنشر والنقل والمعارف بشأن الآليات المتوفرة لتعبئة الموارد من أجل الإدارة المستدامة للغابات، سواء العامة والخاصة والتقليدية والمبتكرة منها، نظراً لأن ثمة فجوات معلوماتية ما زالت قائمة وتعرقل وصول العديد من البلدان والفاعلين إلى المصادر.
- ١-٤-٢ ويجدر التنويه ببعض الجهود المبذولة مثل "الدليل المرجعي" الذي أعدته الشراكة التعاونية المعنية بالغابات، والذي يلزم استكمالها بصفة دورية. وينبغي توجيه الجهود وآليات نشر هذه المعلومات لإفادة جمهور مستهدف يشمل جميع الفاعلين ذوي الصلة بقطاع الغابات على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية، واستكمالها عن طريق أنشطة التدريب على الإجراءات والآليات الكفيلة بتأمين الوصول إلى تلك المصادر.
- ٢-٤-٢ ومن المستحسن أيضاً تحديد الموارد المالية التي تمكن من تمويل مثل هذه الأنشطة. ويمكن تعزيز وتوطيد الجهود الإقليمية مثل استراتيجية الحراثة لأمريكا الوسطى للنهوض بعملية توليد الخبرات في مجال نقل المعارف وبناء القدرات في مجال تعبئة الموارد من أجل الإدارة المستدامة للغابات.

- ٢-٤-٣ وتعكس التجارب والمبادرات المعروضة خلال اجتماع الخبراء، التي سبق أن نفذتها طائفة عريضة من الكيانات المختلفة (مصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي، والبرنامج المعني بالغابات، والبنك الدولي، ومنظمة البلدان الأمريكية، ومرفق البرنامج الوطني للغابات التابع لمنظمة الأغذية والزراعة واستراتيجية الحراجة لأمريكا الوسطى التابعة للجنة أمريكا الوسطى للبيئة والتنمية، والآلية العالمية لاتفاقية مكافحة التصحر وتدهور التربة، والمنظمة الدولية للأراضي الرطبة، والشبكة الحرجية النموذجية الدولية ورابطة فلاحي أمريكا الوسطى وسكانها الأصليين لتنسيق زراعة الأحراج العامة واستغلالها، إضافة إلى برامج مقايضة الديون بتدابير لحماية الطبيعة، ونماذج صناعة القرار في مجال الاستثمارات في الحراجة كما هو الحال بالنسبة لكندا، وبرامج أداء الخدمات البيئية مثل تلك التي استحدثتها الصندوق الوطني لتمويل الحراجة في كوستاريكا، وصناديق غاز الكربون وآليات التنمية النظيفة) تعدد الخيارات التي يمكن أن تدرسها البلدان حسب خصائصها الذاتية واحتياجاتها من أجل تعزيز سياساتها وإجراءاتها لتعبئة الموارد من أجل الإدارة المستدامة للغابات.
- ٢-٥-٥ اعتماد وتعزيز تدابير للنهوض بمستوى الشفافية وتخفيض تكاليف المعاملات وتحسين الظروف العامة للوصول إلى موارد الغابات، ضمن أمور أخرى من خلال:
- ٢-٥-١ تصميم وتنفيذ أطر استراتيجية تتيح لمختلف المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية تخصيص موارد بطرق أكثر فاعلية لتفادي تكرار الجهود وتحقيق مستويات أعلى من الفاعلية في استخدامها على الصعد الدولية والإقليمية والوطنية.
- ٢-٥-٢ تعزيز عمليات الحوار وبناء توافق الآراء بين قطاعات النظام العام ذات الصلة من خلال استحداث تحالفات استراتيجية بين القطاعين العام والخاص بهدف تعريف أطر السياسة لتخصيص واستغلال مختلف مصادر التمويل من أجل الإدارة المستدامة للغابات.

٣-٥-٢ تقوية مشاركة جماعات الشعوب الأصلية والفلاحين والجماعات المحلية في إدارة موارد التمويل والاستثمار في الإدارة المستدامة للغابات.

٤-٥-٢ تخصيص الموارد وتعزيز بناء القدرة لتحسين إدارة الموارد المالية من أجل التنمية المستدامة للغابات، بما في ذلك نقل التجارب الناجحة.

٦-٢ النهوض بتصميم وتنفيذ وتقييم آليات ومصادر مبتكرة تتيح إدارار وتجميع إيرادات جديدة وزيادة القدرات الوطنية والدولية في مجال تعبئة الموارد من أجل الإدارة المستدامة للغابات، مع الأخذ بالدروس المستقاة من ذلك، على النحو التالي:

١-٦-٢ يمكن لبرامج السداد عن الخدمات البيئية، التي نفذت بنجاح في كوستاريكا وبلدان أخرى أن تكون آلية مهمة لتمويل الإدارة المستدامة للغابات والاستثمار فيها. وينبغي أن تتألف من بعض العناصر المحورية (الإطار القانوني المناسب، القدرة المؤسسية في القطاعين العام والخاص، القدرة على الإدارة المالية، السياسات الملائمة، الشفافية والمصادقية) التي على أساسها ينبغي تحليل جدوى تطبيقها في بلدان أخرى.

- هذه آليات متعددة الأغراض تجمع بين مصادر تمويل متعددة (الميزانيات العامة العادية، الضرائب، تعريفات الخدمات العامة، القروض، الاعتراف الدولي بالخدمات البيئية، الموارد الخاصة، وما إلى ذلك).

- ويقوم النظام على النهج القاضي بتحميل النفقات على أولئك الذين يستفيدون من الخدمات البيئية التي تقدمها الغابات وتحويلها لمن ينتج تلك الخدمات، وتعتبر هذه في بعض البلدان وسيلة مواتية لوضع سياسات استثمارية من أجل الإدارة المستدامة للغابات وخلق الأسواق.

- ويمكن أن تستخدم لحشد الموارد لفائدة مختلف الأهداف مثل زراعة الغابات والحفاظة على الغابات وحمايتها والزراعة الحرجية والأنشطة الرعوية، واستصلاح التربة المتدهورة وحماية الموارد الاستراتيجية مثل التنوع البيولوجي والمياه والهواء والطاقة والحفاظة عليها.

- ويمكن أن تمثل أداة مهمة للنهوض بالتنمية الريفية والحد من الفقر وتقليص معدلات تلف الغطاء الحرجي.

٢-٦-٢ ولئن كانت برامج مقايضة الديون لصالح الإدارة المستدامة للغابات أداة لما تستغل بعد على نطاق واسع، فإنها تكتنر مقومات كبيرة بالنسبة للبلدان النامية ذات المديونية المرتفعة.

- ويمكن أيضا تكميل هذه الآليات بآليات التنمية النظيفة والخدمات البيئية الأخرى من أجل رفع كفاءتها. وحتى لو كانت موجهة عموما لأنشطة الحماية، فإنها لا تستبعد صراحة إمكانية استخدامها في آليات أخرى لإدارة الغابات (كوستاريكا - كندا، كوستاريكا - إسبانيا، كوستاريكا - هولندا)، ولا ينبغي بالتالي أن تؤوّل على أنها بيع للغابات.

- ويتطلب التنفيذ من البلدان المستفيدة أن تحدد أولوياتها. كما يستلزم الأمر تنسيقا كافيا وتوافقا بين السلطات الوطنية المالية والنقدية والمعنية بالغابات، فضلا عن آليات لإدارة الشفافة للموارد والقدرة المواتية على امتصاص الموارد، ولو أنه لا يوجد نموذج أوحده أو إلزامي.

٢-٦-٣ ورغم أن الموارد الممكنة التي قد تولدها آلية التنمية النظيفة وفرص مبادلة غاز الكربون ببرامج من أجل الإدارة المستدامة للغابات موجودة، فإنها ما زالت غير قطعية. ومع أن عروض الكربون مشتتة وغير منظمة، فإن العكس صحيح نظرا لحالة الطلب التي تعكسها الأسعار المنخفضة لرخص الحد من انبعاثات غاز الكربون. ونظرا لأن هذه السوق دينامية، فمن المفيد متابعتها بكفاية على نحو مستمر حتى يتسنى اتخاذ قرارات أفضل فيما يخص التكاليف الراهنة والمستقبلية للمعاملات وتذكير البلدان النامية بأن عليها أيضا أن تحترم التزاماتها بالحد من انبعاثات غاز الكربون. وعلى الأطراف المهمة أن تقوم في هذا المجال ببذل جهود إضافية للحد من تكاليف المعاملات لزيادة قدرتها على المساهمة في الإدارة المستدامة للغابات.

٢-٦-٤ وهناك أيضا بعض الآليات أو البدائل لتوليد الموارد المالية على أساس طوعي مثل صندوق تغير المناخ التابع للاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة الذي يروج لمبدأ مسؤولية المؤسسة، ويمكن بالتالي أن يكون مرجعا للمبادرات المماثلة ذات الصلة.

٥-٦-٢

وحتى إن كان لا يزال من باب الطموح التطلع لتحقيق استدامة إدارة الغابات من خلال زيادة فوائد الغابات، فقد ظهر أن من المناسب أيضا استخدام الأدوات التي سبق تجريبها في مجالات أخرى مثل عوائد سندات الإيداع في سوق الأسهم، والعملة والتزييلات على الفواتير والصادرات، والأوراق المالية، وما إلى ذلك، إلا أنها لم تناقش باستفاضة.
